



CPS

الملاحقات القضائية

قرار إجراء ملاحقة قضائية

هذا الكتيب يشرح كيف يتم اتخاذ قرارات النيابة العامة

الملاحقات القضائية

قرار إجراء ملاحقة قضائية

هذا الكتيب يشرح كيف يتم اتخاذ قرارات النيابة العامة

هذا الكتيب يشرح كيف يتم اتخاذ قرارات النيابة العامة

هيئة النيابة العامة (CPS) هي الدائرة الرئيسية للادعاء العام في إنجلترا وويلز. وقد اندمجت في يناير 2010 مع مكتب الادعاء للإيرادات والجمارك. ويرأسها مدير النيابة العامة (DPP) الذي يشغل أيضا منصب مدير نيابات الإيرادات والجمارك. يمارس مدير النيابة العامة مهامه بشكل مستقل ولكن بالخضوع لرقابة المدعي العام الذي يكون مسؤولا أمام البرلمان عن عمل جهاز النيابة العامة.

المحتويات

3	معلومات أساسية
4	مدونة أعضاء النيابة العامة
5	القرار بإجراء المقاضاة
8	ضحايا الجرائم
8	اختبار المحك
9	اختيار التهم
9	عروض التصرف خارج المحكمة
10	الشباب
11	قبول الإقرارات بالذنب
11	إعادة النظر في قرار النيابة العامة
12	خط دعم الضحايا
12	الشكاوى
13	جهات اتصال مفيدة

معلومات أساسية

قبل تشكيل النيابة العامة في عام 1986، كانت الشرطة هي التي تقرر ما إذا كان ينبغي رفع القضايا إلى المحاكم.

الآن، تقوم النيابة العامة بأخذ القرار فيما يتعلق بمقاضاة الأشخاص في المحكمة من عدمه. ومع ذلك، لا تزال الشرطة تقوم بإجراء التحقيق في الجريمة المزعومة.

في الحالات الأكثر خطورة أو تعقيداً، يقوم أعضاء النيابة العامة بأخذ القرار فيما إذا كان ينبغي أن يتهم شخص بارتكاب جريمة جنائية، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الجريمة التي ينبغي اتهامه بها. في الحالات التي تقوم فيها الشرطة بتحديد التهمة، فإنها تطبق نفس المبادئ.

نحن نقرر إجراء الملاحقة القضائية من عدمه من خلال تطبيق مدونة أعضاء النيابة العامة وأية سياسات أخرى ذات صلة بالوقائع المتعلقة بهذه القضية بالذات.

مدونة أعضاء النيابة العامة

مدونة أعضاء النيابة العامة (المدونة) عبارة عن وثيقة عامة تحدد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يتبناها أعضاء النيابة العامة عند اتخاذ القرارات بشأن القضايا المختلفة. تعمل المدونة جنبا إلى جنب مع كتيب معايير الجودة الأساسية، والوثيقتين معا تُطلعان الرأي العام على الإجراءات التي يتبناها أعضاء النيابة العامة، بما في ذلك كيفية اتخاذ القرارات الخاصة بعملهم ومستوى الخدمة التي تلتزم النيابة العامة بتقديمه في كل جانب من جوانب عملها الرئيسية. يمكنك الحصول على نسخ من كلتا الوثيقتين من مكتب النيابة العامة بالمنطقة التي تقيم بها أو من موقع النيابة العامة على الانترنت www.cps.gov.uk.

على الرغم من أن كل حالة تعتبر فريدة من نوعها ويجب النظر فيها على أساس الوقائع الموضوعية والذاتية، فإن هناك بعض المبادئ العامة التي تطبق على الطريقة التي يجب أن يتبناها أعضاء النيابة العامة للنظر في كل قضية. يجب أن يكونوا عادلين ومستقلين وموضوعيين. كما يجب ألا يدعوا أي وجهات نظر شخصية عن الأصول العرقية أو القومية أو الجنس أو الإعاقة أو السن أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو الميول الجنسية أو الهوية الجنسية لأي متهم أو ضحية أو أي شاهد تؤثر على قراراتهم.

من واجبهم التأكد من محاكمة الشخص المناسب عن الجريمة الصحيحة. في القيام بذلك، يجب أن يتصرف أعضاء النيابة العامة دائما بطريقة تساعد على تحقيق العدالة، وليس فقط لغرض الحصول على حكم بالإدانة.

القرار بإجراء المقاضاة

كل حالة تستلمها النيابة من الشرطة تتم مراجعتها للتأكد من أنه من الصحيح المضي قدماً في إجراء المقاضاة. في الحالات الأكثر خطورة أو تعقيداً، يكون أعضاء النيابة العامة هم المسؤولون عن تحديد ما إذا كان ينبغي أن يتم اتهام شخص بارتكاب جريمة جنائية، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الجريمة التي ينبغي اتهامه بها.

عند اتخاذ قرار ما إذا كان ينبغي إجراء المقاضاة في قضية ما في المحاكم، فإن أعضاء النيابة العامة ينظرون في بدائل الملاحقة القضائية في الظروف المناسبة. وهذا يتضمن التحذير البسيط أو المشروط للبالغين أو التوبيخ أو الإنذار أو التحذير المشروط للشباب.

عندما نتلقى ملفاً من الشرطة، فإن المدعي العام سيقراً المستندات ويقرر ما إذا كان أو لم يكن هناك ما يكفي من الأدلة ضد المتهم واما إذا كانت المحاكمة مطلوبة من أجل المصلحة العامة. ونتيجة لأن الظروف يمكن أن تتغير، فإن المدعي العام يُبقي هذه القضية قيد المراجعة المستمرة. إذا كان المدعي يفكر في تغيير التهم أو وقف القضية، فإنه أو إنها سوف تتصل بالشرطة حيثما كان ذلك ممكناً. هذا يعطي الفرصة للشرطة لتوفير المزيد من المعلومات التي قد تؤثر على القرار.

على الرغم من أن الشرطة وهيئة النيابة العامة يعملان معا بشكل وثيق، إلا أننا مستقلون تماماً عن بعضنا البعض والمسؤولية النهائية عن اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يجب المضي قدماً من عدمه في جريمة تم توجيه اتهام بشأنها تقع على عاتق النيابة العامة.

يحب أن يسأل أعضاء النيابة العامة أنفسهم السؤالين التاليين عندما يقومون باتخاذ قراراتهم

هل هناك أدلة كافية ضد المتهم؟

يجب أن يكون هناك ما يكفي من الأدلة لتقديم 'احتمال واقعي بالإدانة' ضد المدعى عليه. الاحتمال الواقعي بالإدانة هو عبارة عن اختبار موضوعي. وهو يعني أن التوجه المرجح لهيئة المحلفين أو هيئة القضاة الابتدائيين أو القاضي الذي ينظر في القضية بمفرده، وفقا للقانون، هو عدم إدانة المتهم بالتهمة المزعومة. وهذا اختبار مختلف عن ذلك الاختبار الذي يجب أن تطبقه المحاكم الجنائية. لا ينبغي للقضاة الابتدائيين أو هيئة المحلفين إدانة المتهم إلا إذا كانوا على يقين من أنه مذنب أو أنها مذنبية.

عند القيام باتخاذ قرار ما إذا كانت هناك أدلة كافية لإجراء المقاضاة، يجب أن تنتظر النيابة العامة فيما إذا كانت الأدلة يمكن استخدامها في المحكمة، وما إذا كان يمكن الاعتماد عليها. وهذا يعني أنه يجب تقييم نوعية الأدلة المقدمة من جميع الشهود قبل التوصل إلى قرار. إذا قدر أنها ستكون مفيدة في تقييم موثوقية الأدلة التي يقدمها الشاهد، أو في توفير فهم أفضل للأدلة المعقدة، سيكون بمقدور مدعي عام مدرب ومفوض بشكل مناسب أن يجري مقابلة ما قبل المحاكمة مع الشاهد. القرار بإسقاط القضية لا يعني أن المدعي العام قرر أن يصدق أحد الشهود وأن لا يصدق آخر.

إذا لم يكن هناك احتمال واقعي بالإدانة، يجب أن لا يتم الاستمرار في القضية، مهما كانت خطيرة، أو كانت حساسة.

إذا كان هناك احتمال واقعي بالإدانة، فإن المدعي العام سيقوم بطرح السؤال التالي.

هل المقاضاة مطلوبة من أجل المصلحة العامة؟

لم يكن الوضع مطلقاً في هذا البلد أن كل جريمة يجب أن يتم إجراء المقاضاة بشأنها تلقائياً. لهذا السبب، يجب على المدعي العام النظر في ما إذا كان الادعاء مطلوباً من أجل المصلحة العامة في كل قضية.

عادة ما يتم إجراء المقاضاة ما لم يكن المدعي العام متأكداً من أن عوامل المصلحة العامة التي تميل ضد الملاحقة القضائية تفوق تلك التي تميل لصالح الملاحقة القضائية، أو ما لم يكن المدعي العام مقتنعاً بأن المصلحة العامة سيتم تحقيقها بشكل صحيح، في المقام الأول، من خلال إعطاء المجرم فرصة للتعامل مع هذه القضية من خلال عرض للتصرف خارج المحكمة.

تختلف عوامل المصلحة العامة التي يمكن أن تؤثر على قرار إجراء المقاضاة من حالة إلى حالة. كلما زادت خطورة الجريمة أو سجل السلوك الإجرامي للجاني، كلما كان من الأرجح أن تكون المقاضاة مطلوبة من أجل المصلحة العامة. من ناحية أخرى، من المحتمل أن تكون المقاضاة مطلوبة بدرجة أقل إذا، على سبيل المثال، كان من المحتمل أن تفرض المحكمة عقوبة اسمية أو أن الخسارة أو الضرر المتعلق بالجريمة كان طفيفاً ونتيجة لحادث واحد.

ضحايا الجرائم

عند أخذ قرار بشأن ما إذا كان إجراء المقاضاة مطلوب من أجل المصلحة العامة ، ينبغي على أعضاء النيابة العامة الأخذ في الاعتبار أية وجهات نظر يعرب عنها الشخص المتضرر فيما يتعلق بالأثر الذي خلفته الجريمة. في بعض الحالات، ينبغي على أعضاء النيابة العامة الأخذ في الاعتبار أية وجهات نظر يعرب عنها أفراد عائلة الشخص المتضرر. لكن النيابة العامة لا تتخذ الإجراءات للضحايا أو لأسرهم بنفس الطريقة التي يتخذ بها المحامين الإجراءات لموكليهم، ويجب على أعضاء النيابة العامة أن يشكّلوا نظرة عامة عن المصلحة العامة.

اختبار المحك

هناك بعض الحالات التي لا يكون من المناسب فيها الإفراج عن الشخص بكفالة بعد توجيه الاتهام إليه، ولكن عندما تكون الأدلة لإثبات ما إذا كان هناك احتمال واقعي بالإدانة لم تتوافر بعد؛ على سبيل المثال، قد يتعذر الحصول على أدلة طبية أو غيرها من أدلة الخبراء في المجالات الأخرى في الوقت المحدود المتاح قبل توجيه التهمة. في مثل هذه الحالات، يقوم أعضاء النيابة العامة بتطبيق اختبار المحك. لتطبيق هذا الاختبار، يجب أن تكون هناك مبررات معقولة للاعتقاد بأن هناك مزيد من الأدلة التي سوف تصبح متاحة في غضون فترة معقولة من الوقت، وأن خطورة القضية أو ملاسبتها تبرر اتخاذ قرار فوري بتوجيه الاتهام، وبأن هناك أسباباً تدعو إلى الاعتراض على الكفالة.

اختيار التهم

عندما يقوم أعضاء النيابة العامة بمراجعة قضية، ينبغي عليهم دائما النظر فيما إذا كانت التهم ضد المدعى عليه صحيحة. يجب عليهم التأكد من أن هذه الاتهامات تعكس خطورة ومدى فداحة الجريمة وأن يعطوا المحكمة صلاحيات كافية لإصدار الحكم. ومن المهم أيضا أن تسمح عملية اختيار التهم وتحديد عددها بشرح القضية للمحكمة بطريقة واضحة وبسيطة.

وهذا يعني أن على المدعي العام تغيير الاتهام ضد المدعى عليه من وقت لآخر إذا كانت هناك تهمة تلائم ظروف الجريمة على نحو أفضل.

عروض التصرف خارج المحكمة

قد يقوم أعضاء النيابة العامة باقتراح تحذير مشروط إذا كان ذلك سيكون بمثابة استجابة تتناسب مع خطورة الجريمة والآثار المترتبة عليها. التحذير المشروط ليس إدانة جنائية ولكنه يشكل جزءا من السوابق الجنائية للجاني ويمكن الاستشهاد به في المحكمة في أية إجراءات لاحقة. ويمكن أيضا أن يؤخذ في الاعتبار من قبل النيابة العامة إذا قام الجاني بارتكاب جريمة أخرى.

إلا أن النيابة العامة يمكن أن تقرر ما إذا كان يجب أن تجيز إعطاء تحذير بسيط لجاني معين نتيجة لارتكاب جريمة قد يتم النظر إليها فقط في محكمة عليا. المناسبات التي يعتبر فيها مثل هذا التصرف مناسباً ستكون استثنائية. في جميع الحالات الأخرى، يجوز للنيابة العامة أن تعطي توجيهات بتقديم تحذير بسيط أو أن تقترح، على سبيل المثال، إصدار إشعار عقوبة للاضطراب.

ومع ذلك، فإن قرار إصدار إشعار عقوبة للاضطراب تتخذه الشرطة.

إن قبول تحذير مشروط أو تحذير بسيط أو غيره من عروض التصرف خارج نطاق المحكمة الذي يتم الامتثال لها تأخذ مكان الملاحقة القضائية. إذا تم رفض العرض المقدم للتصرف خارج نطاق المحكمة، فيجب إجراء الملاحقة القضائية على الجريمة الأصلية. إذا لم يتم الامتثال لأي من شروط العرض المقدم للتصرف خارج نطاق المحكمة، سوف تعيد النيابة العامة النظر في الصالح العام، وتقرر ما إذا كان ينبغي توجيه الاتهام للجاني. عادة، يجب أن يتم إجراء ملاحقة قضائية عن الجريمة الأصلية.

الشباب

وفقاً للقانون الجنائي، الشاب هو الشخص الذي يقل عمره عن 18 سنة من العمر.

يجب أن يولى أعضاء النيابة العامة الاهتمام الكافي للهدف الرئيسي من النظام القضائي للشباب وهو منع جنوح الأطفال والشباب. يجب أن تأخذ النيابة العامة في الاعتبار مصالح الشباب عند البت في ما إذا كان إجراء المقاضاة يتم من أجل المصلحة العامة. ومع ذلك، لا ينبغي لأعضاء النيابة العامة تجنب اتخاذ قرار بإجراء المقاضاة لمجرد عمر المتهم. إن خطورة الجريمة أو سلوك الشاب في الماضي على قدر كبير من الأهمية.

تحال الحالات التي تتضمن شباب عادة إلى النيابة العامة لإجراء المقاضاة إذا كان الشاب قد تلقى تأنيباً وتحذيراً نهائياً، إلا إذا كانت الجريمة خطيرة جداً لدرجة أن مثل هذا الحل لا يكون مناسباً أو أن الطفل أو الشاب لا يعترف بارتكاب الجريمة.

ترمي التأنيبات والتحذيرات النهائية والتحذيرات المشروطة إلى منع ارتكاب جريمة مرة أخرى، وحقيقة أن جريمة أخرى قد تحدث يشير إلى أن تلك التصرفات السابقة لم تكن فعالة. عادة ما تتطلب المصلحة العامة إقامة الدعوى في مثل هذه الحالات.

قبول الإقرارات بالذنب

في بعض الأحيان قد يرغب المدعى عليه في أن يقدم إقرار بالذنب على بعض وليس كل من التهم الموجهة إليه، أو على جريمة مختلفة من المحتمل أن تكون أقل خطورة. فقط يجب أن يوافق أعضاء النيابة العامة على هذا إذا كانوا يعتقدون أن المحكمة قادرة على إصدار الحكم الذي يتوافق مع خطورة المخالفة. الشيء الذي لا يمكن أن يقوم به أعضاء النيابة العامة هو الطلب من القاضي أو القضاة إصدار نوع معين من الأحكام.

عند اتخاذ قرار عما إذا كانت الإقرارات المقدمة مقبولة، ينبغي أن يتأكد أعضاء النيابة العامة من أن مصالح الشخص المتضرر، أو في بعض الحالات وجهات نظر عائلة الشخص المتضرر، تؤخذ بعين الاعتبار عند البت فيما إذا كان من المصلحة العامة قبول الإقرار. ومع ذلك، فإن هذا القرار يقع على عاتق المدعي العام.

إعادة النظر في قرار النيابة العامة

عادة، إذا أُخبرت النيابة العامة مشتبهًا فيه أو مدعى عليه بأنه لن تكون هناك مقاضاة، أو أنه قد تم إسقاط الادعاء، فإن القضية لن تبدأ مرة أخرى. ولكن أحيانًا تكون هناك أسباب خاصة تضطر جهاز النيابة العامة لإلغاء قرار عدم الملاحقة القضائية. هذه الأسباب يمكن أن تشمل أن إلقاء نظرة جديدة على القرار الأصلي يظهر بأنه كان خاطئًا وأن المقاضاة ضرورية للحفاظ على الثقة في نظام العدالة الجنائية؛ أو أن المزيد من الأدلة قد يصبح متوفرًا في وقت لاحق.

خط دعم الضحايا

إذا كنت بحاجة إلى مزيد من المساعدة أو الدعم يمكنك الاتصال بخط دعم الضحايا على الرقم التالي:

0845 30 30 900

هذه الخدمة تديرها هيئة دعم الضحايا [Victim Support]، وهي جمعية خيرية مستقلة يقوم موظفوها ومتطوعوها المدربون على تقديم الدعم المعنوي والمعلومات والمساعدة العملية للأشخاص المتضررين من الجريمة.

خط دعم الضحايا عبارة عن رقم هاتف محلي ونقطة اتصال جوهريّة لأي شخص عانى من آثار الجرائم، بغض النظر عما إذا كان قد تم الإبلاغ عن الجريمة أم لا.

يمكن أن يشرح الموظفون الخدمات المجانية والسرية المتاحة من خلال هيئة دعم الضحايا ومن ثم وضعك على اتصال مع برنامج دعم الضحايا المحلي التابع لهم أو خدمات الشهود أو أية منظمات أخرى إذا لزم الأمر.

الشكاوى

نحن نهدف إلى التعامل مع الشكاوى بحساسية وعدل وبصورة سرية. يمكن الحصول على تفاصيل إجراءات تقديم الشكاوى الخاصة بنا على موقع CPS على الإنترنت:
www.cps.gov.uk

جهات اتصال مفيدة

يتكون نظام العدالة الجنائية من عدد من الوكالات. الوكالات التالية قد تكون مفيدة إذا كنت تبحث عن أي معلومات إضافية.

وزارة الداخلية

www.homeoffice.gov.uk

الهاتف: 020 7035 4848

البريد الإلكتروني: public.enquiries@homeoffice.gsi.gov.uk

وزارة العدل

www.justice.gov.uk

الهاتف: 020 3334 3555

البريد الإلكتروني: general.queries@justice.gsi.gov.uk

خدمات المحاكم

www.hmcourts-service.gov.uk

الهاتف: 0845 4568770

هيئة العدالة الجنائية

www.cjsonline.gov.uk

OCJRenquiry@cjs.gsi.gov.uk

رابطة كبار ضباط الشرطة

www.acpo.police.uk

الهاتف: 020 7084 8950

البريد الإلكتروني: info@acpo.pnn.police.uk

دعم الضحايا

www.victimsupport.org.uk

الهاتف: 0845 30 30 900

الرابطة الوطنية لرعاية وإعادة توطين الجناة
www.nacro.org.uk
الهاتف: 020 7840 7200

مجلس عدل الشباب
www.yjb.gov.uk
الهاتف: 020 3372 8000
البريد الإلكتروني: enquiries@yjb.gov.uk

استعلامات هيئة النيابة العامة

للحصول على معلومات عامة عن هيئة النيابة العامة والمشورة بشأن الأشخاص الواجب الاتصال بهم، يرجى الاتصال باستعلامات هيئة النيابة العامة
البريد الإلكتروني: enquiries@cps.gsi.gov.uk

الوحدة ليس بمقدورها أن تزودك بالمشورة القانونية، ولكن قد تكون قادرة على أن تقدم لك المعلومات العملية. يمكنك تقديم تعليقات رسمية أو تفاصيل عن أية شكاوى من خلال موقعنا على شبكة الإنترنت.

هذه وثيقة عامة.

للحصول على نسخ أخرى من هذه الوثيقة ومعلومات حول اللغات والصيغ البديلة التي تتوفر بها يرجى الاتصال بـ :

النيابة العامة قسم الاتصالات [CPS Communication Division]
Rose Court
Southwark Bridge
London SE1 9HS

البريد الإلكتروني: publicity.branch@cps.gsi.gov.uk

للحصول على معلومات عن هيئة النيابة العامة، أو للاطلاع على أو تحميل نسخة إلكترونية من هذه الوثيقة، يرجى زيارة موقعنا على الانترنت:

www.cps.gov.uk

مديرية سياسات النيابة العامة

© حقوق الطبع والنشر الملكية محفوظة 2010